

جامعة وهران 1 " احمد بن بلة "

كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية

قسم علوم الاعلام والاتصال

ماستر 1 سمعي بصري / سداسي 2

مقياس : قضايا راهنة / الأستاذ عباسة جيلالي

المحاضرة 2+3 : ظاهرة الفساد : مظاهرها وأشكالها وتأثيراتها

مقدمة:

تعاني الكثير من الدول من آفة الفساد وبمختلف أشكاله، هذه الآفة التي لا تقل سلبية عن آفات الإرهاب والبطالة والفقر وغيرها من المشاكل التي تعيق تطور وازدهار الأمة.

وقد أصبحت هذه الآفة في السنوات الأخيرة تعرف اتساعا وتتخر في المجتمع كالسرطان وتعيق كل المخططات التنموية المنفذة للنهوض بمتطلبات الدولة وبناء مؤسساتها الوضع الذي يستدعي من الجميع المساهمة في مكافحتها بصرامة وبكل الوسائل والطرق.

تعريف الفساد

بالنظر لاختلاف وتعدد أشكال الفساد فقد اختلفت أيضا تعاريفه ومفاهيمه غير انه ارتبط دائما بمظاهر الانحراف سواء كان ذلك أخلاقيا أو إداريا أو سياسيا أو اقتصاديا.

وتتفق مجمل التعريفات ضمن هذا الإطار على أن الفساد هو إساءة استخدام السلطة لتحقيق كسب خاص وكذا انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة.

ويرجع الفساد إلى عدم استقامة ذاتية للشخص الذي يمارسه ومن ثم فهو انتهاك لقيمه وقيم المجتمع الذي يمارس ضده هذا السلوك. ويعرف المختصون في القانون الفساد انه انحراف في الالتزام بالقواعد القانونية، وله اثر مدمر على القانون وعلى القضاء عندما يطله ويشمله بمؤثراته المهلكة.

أما منظمة الأمم المتحدة فعرفت الفساد على انه سوء استخدام السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص وأنه يشمل الرشوة بجميع وجوهها وفي القطاعين العام والخاص والاختلاس بجميع وجوهه والمتاجرة بالنقود وإساءة استغلال الوظيفة وتبييض الأموال والثراء غير المشروع وأنشطة الجريمة المنظمة وأنشطة المافيا. كما يعرف البنك الدولي الفساد بأنه استغلال المنصب العام بغرض تحقيق مكاسب شخصية، وقد يمارس الفساد حتى من قبل الشركات الدولية والمجموعات التجارية أو البنوك ذلك عندما يتعلق الأمر بالاستفادة من إنجاز مشاريع اقتصادية خارج إطار المناقصات، أو بواسطة وسطاء، أو تحت غطاء مقابل مادي أو نفعي مما يؤثر على نزاهة العملية.

ويمارس الفساد من خلال التعدي على القوانين والتحايل عليها والتزوير ويتم من خلال اساليب وطرق مختلفة لا سيما حاليا باستخدام الوسائل التكنولوجية المتطورة.

انواع ومظاهر الفساد

يدخل في نطاق الفساد الكثير من الممارسات والسلوكيات المنحرفة منها الفساد السياسي و الاقتصادي والإداري ويشمل الرشوة، والابتزاز، واستغلال النفوذ، والمحسوبية، والاحتيايل، والاختلاس، إضافة إلى تبويض الأموال والمتاجرة بالممنوعات ونشر الرذيلة وغيرها.

الفساد السياسي : ويتمثل في الحكم الشمولي وغياب الديمقراطية وحرية التعبير وتزوير الانتخابات واستخدام المال الفاسد في ذلك وكل الممارسات المنحرفة التي تمارس في هذا الاطار.

الفساد المالي : تتجلى مظاهره في الاختلاس ونهب المال العام والرشوة والتهرب الضريبي ومخالفة تعليمات اجهزة الرقابة المالية وغسيل الاموال المتأتية من الاتجار بالمخدرات والأسلحة والتهريب وغيرها.

الفساد الإداري : ويشمل مخالفة القواعد والتشريعات والأحكام الخاصة بطبيعة كل ادارة .

ويعتبر الفساد الإداري من أكثر أنواع الفساد خطورة بالنظر للإضرار الكبيرة التي يلحقها بالمجتمع والمصالح العامة والاقتصاد الوطني وقوة الدولة بشكل عام، وذلك من خلال التأثير السلبي على القرارات العامة للدولة.

وينجم عن هذا النوع من الفساد الثراء غير المشروع بواسطة الرشاوى والأطماع المالية والمكاسب الاجتماعية وارتكاب مخالفات ضد القوانين لتسهيل المعاملات التجارية وإبرام الصفقات وغيرها.

استغلال النفوذ : الحصول على منفعة من خلال التأثير في الموظفين الرسميين من خلال الوظيفة أو المال أو الجاه أو القرابة أو أي وسيلة أخرى لا يقرها القانون.

تقاضى العمولات : يتقاضى الموظف العمومي عمولات مالية مقابل الخدمات التي يقدمها للآخرين والتي هي في الأصل من حقهم .

المحسوبية : تتعلق بتنفيذ أعمال أو خدمات لشخص أو جهة ينتمي إليها الموظف مثل العائلة أو الحزب أو المنطقة. (2)

تأثير الفساد على المجتمع:

بفعل هذه الممارسات المنحرفة التي تفشت في المجتمع وأضحت تثقل كاهل كافة الأفراد وينجم عنها آثار ضارة ومدمرة في مختلف القطاعات.

وتمس هذه الممارسات وتنتهك قوانين الدولة وحقوق الإنسان وتتسبب في نقشي ظاهرة الجريمة المنظمة والمساس بالقيم الأخلاقية والتنمية المستدامة.

يرى علماء الاجتماع أن الفساد ظاهرة عالمية بحيث لا يوجد مجتمع من

المجتمعات سواء في العالم المتقدم أو العالم الثالث مستثنى من هذه الظاهرة.

وتعتبر الرشوة من أكثر مظاهره وأخطرها على التنمية وأمن واستقرار البلد. غير أن الدول المتقدمة استطاعت بشتى الإجراءات الردعية تقليص ظاهرة الفساد والحد من أثارها المدمرة على عملية التنمية.

أما في مجتمعات الدول النامية لا تزال الرشوة تستخدم على نطاق واسع للحصول على منافع اكبر ولانتهاك القوانين، واستصدار رخص التجارة واستخدام المرافق والموارد العامة بطريقة غير شرعية، وللتهرب من دفع الضرائب أو تخفيفها، وانتهاك قوانين حماية البيئة وغيرها.

وهكذا فإذا كان الفساد ظاهرة عرفتها كافة المجتمعات وفي كل الأزمنة و العصور، فإن المخيف بالنسبة للعالم الثالث والوطن العربي أن حجم الظاهرة اخذ في التفاقم إلى درجة أصبحت تهدد مجتمعات كثيرة بالجمود وتقشي الآفات والممارسات المترتبة عن هذه الظاهرة.

وقد تسبب الفساد الإداري بالكثير من هذه الدول في تدني كفاءة الاستثمار العام ورداءة إنجاز المشاريع وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية والمنشآت القاعدية وذلك بفعل الرشوة والاختلاسات في المخصصات الموجهة للاستثمار من جهة وغض الطرف عن النقائص المسجلة عند استلام المشاريع والتي يكون لها عادة أثار وخيمة على المجتمع، لاسيما إذا تعلق الأمر باستلام عمارات ومشاريع سكنية لم تحترم فيها المعايير المطلوبة وتكون معرضة للانهيال عند اضعف كارثة طبيعية وتخلف ما لا يحمد عقباه كما حدث في مصر وفي الجزائر عقب الزلزال الذي ضرب منطقة بومرداس شرق العاصمة في 21 مايو 2003.

ومن جهة أخرى تدفع الدولة الكثير من المصاريف مقابل تدابير ضخمة لا تحصل من ورائها على الإشغال والخدمات المخططة لها ولا على النوعية المطلوبة في الأداء.

كما أن لهذا الفساد أيضا تأثيرا سلبيا على المعاملات مع الشريك الأجنبي وخاصة فيما يتعلق بحجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي وكذا نقل التكنولوجيا والاستفادة من المهارات والخبرات.

وحسب الدراسات المعدة في هذا الجانب فإن الفساد الإداري يضعف انسياب رؤوس الأموال الأجنبية والتدفقات الاستثمارية، ويؤدي بذلك إلى تدني إنتاجية الضرائب وبالتالي تراجع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالتنمية البشرية.⁽³⁾

الفساد في الجزائر

على الرغم من امتلاك الجزائر موارد طبيعية وبشرية ومالية كبيرة لم تستطع تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة التي حددت اهدافها في مختلف مخططات وبرامج التنمية والمتمثلة في بناء اقتصاد قادر على تلبية الاحتياجات المتزايدة للمواطنين في شتى الميادين وتوفير مناصب الشغل .

وكل السياسات المتبعة من قبل الحكومات المتتالية منذ الاستقلال الوطني لم تستطع الى الوصول الى مستوى من التنمية قادر على تحقيق تلك الاهداف بسبب تفشي الفساد في مختلف المجالات في الوقت الذي استطاعت دول كانت وضعياتها مشابهة لها عند الاستقلال او اقل مثل كوريا الجنوبية ان تبني اقتصادا من اقوى الاقتصاديات في العالم .

والفساد في الجزائر هو نتاج التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد لا سيما في سنوات العشرية السوداء في تسعينيات القرن الماضي.

وقد سجلت في الفترة (1962 – 1965) العديد من قضايا الفساد منها قضية سرقة اموال جبهة التحرير الوطني(43 فرنك سويسري) و قضية سرقة أموال صندوق التضامن الذي انشأه رئيس الجمهورية احمد بن بلة والذي كان يجمع فيه التبرعات لفائدة الفئات الهشة من المجتمع.

وفي الفترة (1965-1979) انتهجت الجزائر سياسة الصناعات المصنعة وأبرمت عقود لانجاز مركبات صناعية مع شركات فرنسية وأمريكية ويابانية بصيغ مفتاح في اليد ومنتوج في اليد . وتميزت هذه المرحلة التي شهدت ضخ اموال كبيرة بالتسيير البيروقراطي والفساد الاداري مما تسبب في تعطيل استلام مشاريع لسنوات وتسبب ذلك في خسائر مالية كبيرة .

وفي الفترة (1979-1989)- استمرت البلاد في سياسة الاعتماد على الخارج في تصميم وتجسيد المشاريع الصناعية وغيرها واستمر معها الفساد وظهرت العديد من الفضائح المالية بقطاعات النقل والبناء التي ارتبطت بتقديم معظم المشاريع لمؤسسات فرنسية وإقصاء المؤسسات الاجنبية الاخرى.

وفي الفترة من (1990 – 1999) تشفى الفساد في هذه المرحلة التي تزامنت مع الازمة الامنية وانتقال الجزائر من النظام الاشتراكي الى النظام الرأسمالي . ومن مظاهر الفساد خصخصة المؤسسات والتنازل عنها بأقل من قيمة استثماراتها وبيع نحو 25 بالمائة من مخزون حاسي مسعود من النفط بسعر 6 و 7 دولار امريكي للبرميل الواحد بدلا من سعر السوق 20 دولار للبرميل مما ألحق خسائر كبيرة بمداخل البلاد من النفط.

اما الفترة (1999- 2019) فقد تميزت بتحصيل الجزائر مداخيل ضخمة من ايرادات المحروقات التي سرق منها مليارات الدولارات عند توظيفها في انجاز مشاريع تورط فيها مسئولون كبار وزراء ورؤساء حكومات ومدراء مؤسسات عمومية ورجال اعمال .

وسمح خلال هذه الفترة للشركات الاجنبية لا سيما منها الفرنسية الحصول على امتيازات ودفع ضرائب ضئيلة وتحويل معظم ارباحها الى الخارج دون اعادة استثمارها في الجزائر كما تنص عليه مشاريع الشراكة مع الاجانب.

وشهدت هذه الفترة العديد من قضايا الفساد على غرار الطريق السيار شرق- غرب على مسافة 1200 كلم الذي بدأ بكلفة 4 مليارات ثم انتقل الى 19 مليار دولار دون ان تنتهي به كل الأشغال , و قضية مجمع الخليفة الذي يشمل شركة طيران و بنك الخليفة التي أحتال على 14 الف ضحية منهم رجال اعمال اعلنوا افلاسهم . وقد كلف مجمع الخليفة خسارة لخزينة الدولة تقدر ب 17ر1 مليار دولار. (4)

وهناك العديد من قضايا الفساد التي فصلت العدالة في البعض منها و تواصل النظر في الأخرى , تورط فيها مسئولون كبار في الدولة ورجال اعمال على غرار قضيتي سوناطراك 1و2 وقضية تركيب السيارات وقضايا العقار وقضايا تضخيم فواتير الاستيراد وغيرها.

مكافحة الفساد

ولقد حذر الحق تبارك وتعالى من عواقب الفساد والعقاب الذي ينتظر المفسدين في الكثير من الآيات القرآنية حيث يقول "ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون"⁽⁵⁾.

كما قال: "يا أيها الناس لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون"⁽⁶⁾ وقال أيضا: "قلوا كان من القرون من قبلكم أولو بقية ينهون عن الفساد في الأرض"⁽⁷⁾.

وفي السنة النبوية الشريفة يقول الرسول الكريم سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام: "الراشي والمرتشي في النار"⁽⁸⁾.

ومكافحة الفساد باتت قضية في منتهى الحيوية بدءا من الفصل بين السلطات ولا سيما بين السلطات التشريعية والتنفيذية وكذلك بين السلطات القضائية والتنفيذية حتى يتسنى توفير وسائل مقومات المساءلة والمحاسبة وتفعيل آلياتها علاوة على تطوير نظام تربوي ثقافي صالح وقطاع إعلامي موضوعي مستقل وفاعل.

كما تتطلب محاربة الظاهرة ارادة حقيقية من الدول وليس فقط اجراءات وكتلك التي اتخذتها الدول العربية والدول النامية ، والتي لم تأتي بعد بالنتائج المنشودة في غياب الإرادة للقضاء على هذه الظاهرة ولكون الكثير من المكلفين بتطبيق إجراءات مكافحة هم من الضالعين في عمليات فساد.

ومعلوم أن دولا عربية عديدة وقعت اتفاقيتين رئيسيتين للأمم المتحدة بشأن مكافحة الفساد الأولى تتعلق باتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية سنة 2000 والثانية تخص اتفاقية مكافحة الفساد التي وقعت في ديسمبر من سنة 2003.

كما انضمت معظم الدول العربية إلى "فرقة العمل للإجراءات المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" التي تأسست في نوفمبر من سنة 2004 كرابطة إقليمية طوعية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

ومن جهته يقوم المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والإعلام بأدوار لا يستهان بها في مجال مكافحة الفساد. وقد أضحت هذه الجهود تأتي بثمارها حيث يتم كشف عمليات الفساد بشتى أنواعه ومعاقبة المفسدين.

ولما كان الفساد ظاهرة دولية فأنها تتطلب تعاونا دوليا لمكافحتها ولذلك تقوم العديد من المنظمات الدولية المعنية سواء من خلال خبرائها أو عن طريق تكليف هيئات بحثية متخصصة، بإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بأبعاد ظاهرة الفساد، وعلى هذا الأساس توصلت منظمات دولية وإقليمية إلى بلورة العديد من الآليات القانونية لمكافحة الفساد.

ومن ضمن هذه الهيئات الفاعلة نذكر معاهدة الاتحاد الإفريقي الإقليمية لمكافحة الفساد وبروتوكول جماعة التنمية الإفريقية الجنوبية لمكافحة الفساد ومعاهدة منظمة الدول الأمريكية لمكافحة الفساد ومعاهدات القانون المدني والجنائي لمجلس أوروبا حول الفساد.

ومن جانبه يقوم البنك الدولي بتقديم المساعدات التي تستهدف تحسين نظام إدارة الحكم ومحاربة الفساد في البلدان المتعاملة معه حيث قدم في النصف الأول من السنة المالية 2012، نسبة 13.4 في المائة من قروضه أو حوالي 1.3 مليار دولار لمساعدة مختلف البلدان على تحسين أداء مؤسسات القطاع العام الرئيسية ورفع مستوى مساءلتها وتعزيز سيادة القانون⁽⁹⁾.

المراجع :

- (1)- عباسه الجليلي : العرب في مواجهة تحديات التنمية وتعديات العولمة. الطبعة الاولى 2014
- (2)- د عقون شراف و سارة بوسعيدود : واقع الفساد في الجزائر- مجلة البحوث الاقتصادية والمالية العدد الاول جوان 2018 .
- (3)- عباسه الجليلي , مصدر سابق
- (4)- د عقون شراف و سارة بوسعيدود , مصدر سابق
- (5)- الروم, الاية 41
- (6)- النساء , الاية 20
- (7)- هود , الاية 116
- (8)- رواه أبو داود والترمذي
- (9)- نظام الإدارة العامة ومكافحة الفساد, موقع البنك الدولي